التعويض في النحو

د . محمد سامي أحمد

كلية الآداب - الجامعة الإسلامية

المقدمة

لم يكن العوض موضوعا طارئا يخطر ببال باحث فجاءة أو تنقيبا، وإنما مدار فكر لازمني منذ أن نضج وعيي، فكثر ما شغلني ما يعوض الإنسان ما فاته، أو سلبه، أو ضاع منه، ولعل ما يصدق على الإنسان يصدق على البلدان، وفي الحياة تجارب كثيرة تصلح إن تكون مظان بحث لموضوعنا هذا، ولعل اللغة التي هي من صميم الحياة جزء مما يدور في فلكه، وليست هي هو فحسب، وإذا كانت سنة الحياة الدنيا أحياناً تقتضي ألا نستطيع تعويض ما فاتنا إن كلا أو جزءا فسنن لغتنا على خلاف هذا في الغالب، وإذ إننا نجد إزاء كل محذوف ما يعوضه واقعا او تقديرا، فالعرب إذا حذفوا عوضوا غالبا مستعينين بمرونة اللغة، ودافعهم إلى ذلك السعي إلى الرقي باللغة العربية فحذفوا وعوضوا للإيجاز والاختصار والمبالغة كما حذفوا طلبا للخفة.

فالعوض لغة، البدل، والجمع أعواض، وهو مصدر قولك: عاضه عوضا وعياضا ومعوضه وعوضه وأعاضه والعوض: (الأبد) وهو المستقبل من الزمان، تقول: عوض لا افارقك، تريد: لا افارقك ابدا وهو مبني على الضم مثل (قط) غير أن (قط) لما مضى من الزمان و(عوض) لما يستقبل[1] ويذكر ابن الانباري لـ(عوض) ثلاث لغات:عوض بالضم وعوض بالفتح وعوض بالكسر[2] وفي المغني: أنهم يسمون الدهر عوضا «لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر»[3].

وعبارة ابن هشام هنا تشبه ما في الخصائص، غير أن ابن جني يستدل بها على أن العوض اشد مخالفة للمعوض منه من البدل، وسيأتي بحثه في موضعه من البحث أن شاء الله تعالى.

وعودا أقول: يمكننا أن نصطلح (العوض) على كل ما عوض به محذوف لدواعي الإيجاز أو الاختصار أو المبالغة أو لدواعي طلب الخفة، وهو باب يختلف عن أبواب كثيرة في النحو ينبغي التنبه له حين استنباط الفرق حتى لا يحصل خلط بينه وبين هذه الأبواب نحو (البدل، والإنابة، والاستغناء، وما قام مقام كذا، أو سد مسد كذا) للعوض خصائص تميزه من كونه نائبا أو غير ذلك مما اشرنا اليه إلا ما كان بدلا ففيه كلام يحتاج الى دراسة وتمحيص لتفسير ما ظاهره متناقض.

الفرق بين البدل والعوض:

افرد ابن جني في الخصائص بابا في الفرق بين البدل والعوض، قال فيه «جماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الالف من (قام): إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها: إنها عوض منها... وتقول في العوض: إن التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول إنها بدل منها فان قلت ذاك فما أقله وهو تجوز في العبارة...

وتقول في ميم (اللهم): إنها عوض من (يا) في أوله، ولا تقول: بدل...فالبدل أعم تصرفا من العوض، فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا»[4].

وقول ابن جني: فكل عوض بدل إنما هو تجوز في العبارة كما أشار هو إلى ذلك في كلامه السابق إذ للعوض خصائصه التي تميزه من غيره بما في ذلك البدل، ففي قول ابن جني إن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه إشارة إلى أن البدل يأخذ الحكم الإعرابي للمبدل منه سواء أكان البدل التابع أم البدل الصرفي فان الحرف الذي يحذف ويأتي بدلا منه حرف اخر إنما يكون في مكانه نفسه ويأخذ حكمه الإعرابي نفسه كما في (يا أبت وأمت) فان التاء التي هي (عوض) وبدل من الياء في (يا أبي و يا أمي) تأخذ الحكم الإعرابي نفسه في كونهما مجرورين بالإضافة، وفي قولك: (رأيت صديقك زيدا)، (زيدا) بدل من (صديقك) وقد اجتمع البدل والمبدل منه بينما لا يجوز ذلك في العوض والمعوض منه للقاعدة التي تقول: «لا يجتمع العوض والمعوض منه»[5]، وإنما قلت في تاء (يا أبت) و (يا أمت) إنها (عوض) من الياء إذ لا يمكننا الجمع بينهما وهذا من خصائص العوض كما أسلفت، وإن أخذ التاء حكم الياء الإعرابي من خصائص البدل، فهي إذا بدل وعوض في أن واحد، وما ورد من جمع بين العوض والمعوض فشاذ ويأتي غالبا للضرورة ولذا قالوا في الميم من (اللهم) إنها عوض ولم يقولوا إنها بدل فهي لا تجتمع مع الياء إلا في شعر انشده الكوفيون لا يعرف قائله وذلك في قول احدهم:

إني إذا ما حدث المـا دعوت يا اللهم يا اللهما

فجمع بين الياء والميم للضرورة[6]، والجمع بين العوض والمعوض منه إنما يجوز في ضرورة الشعر[7]. اما في نحو (يا أبتا ويا أمتا) فقد أبدلوا من ياء الإضافة تاء فصارت(يا أبت ويا أمت) وأبدلوا من ياء الإضافة ألفا فقالوا:(يا أبا ويا أما) ثم جمعوا بينهما فقالوا: (يا أبتا ويا أمتا) ولم يعدوا ذلك جمعا بين العوض والمعوض منه لأنه جمع بين العوضين[8].

وأما في قولنا: (هذا ثوب خز) فان المضاف (ثوب) عوض من حرف الجر[9]، وقد يتبادر إلى الذهن أنه في قولنا: (هذا ثوب من خز) أن قد جمع بين العوض والمعوض من غير ضرورة، والجواب أنه لا يوجد جمع بينهما إذ أن (ثوب) الثانية خبر مبتدأ وليست مضافا و(ثوب) الأولى مضاف فلا يجوز أن نقول: (هذا ثوب من خز) على أن(ثوب) مضاف إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

ومن خصائص العوض أنه لا يحذف خلافا للبدل فقد يحذف من الجملة كما في قولنا: رأيت صديقك زيدا (لأنه تابع والجملة تامة من دونه) فنقول: رأيت صديقك وهذا ما لا يجوز في العوض، فما كان عوضا من شيء لا يجوز حذفه فلا تحذف (ما) في (إمّا منطلقا انطلقت) ولا كلمة (لا) في قولهم: (افعل هذا إمّا لا)[10].

وأشار إلى ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ردا على من قال: إن أصل (الله): الإله، وإن الألف واللام عوض من الهمزة قال: «ولو كان كذلك لم يجمع بينهما في الحذف في قولهم: (لاه أبوك) يريدون: (لله أبوك) اذ لا يحذف عوض ومعوض منه في حالة واحدة»[11]. ونخلص مما سبق إلى أن للعوض خصائصه التي تميزه من البدل والتي يمكننا إجمالها بما يأتي:

1- لا يجوز حذف العوض وهذا جائز في البدل.

2- لا يجوز أن يجتمع العوض مع المعوض منه وهذا جائز في البدل.

3- لا يراعى في العوض وقوعه موقع المعوض منه ويشترط ذلك في البدل، إذ في العوض هنا مجال واتساع، ففي قولهم: (سرت حتى ادخل البلد) (حتى) عوض من (أن) الناصبة للفعل وموضعها موضع (حتى) نفسه وهو مجاورتها للفعل[12].

وكذا في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[13]، وقوله تعالى:﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾[14] حيث جاء العوض (التنوين) في مكان المعوض منه المحذوف المقدر وهو الجملة بعد (حينئذ) وكذا بعد (كل)[15]، أما في نحو قولهم: (أنت ظالم إن فعلت) فجملة (أنت ظالم) عوض عن محذوف تقديره: (إن فعلت ظلمت) فحذف(ظلمت) في آخر الجملة وعوض عنها بقولهم: (أنت ظالم) في أول الجملة[16].

4- لا يراعى في العوض أخذه حكم المعوض منه الإعرابي ويشترط ذلك في البدل.

الخلط بين العوض وبين غيره:

ربما خلط النحويون بين العوض وبين غيره كالاستغناء والإنابة والمفسر في مواضع هي أعواض بما للعوض من خصائص أشرت إليها سابقا، وإنما وقع ذلك الخلط لسعة غيره عليه وقد أشار ابن جني إلى هذا بقوله السابق: «فالبدل أعم تصرفا من العوض، فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا»، وما ينطبق على البدل ينطبق على غيره نحو: (النائب) و(المفسر) و(القائم مقام الشيء).

والأمثلة على ذلك كثيرة نورد منها على سبيل المثال:

قولهم في (إذا) الفجائية الواقعة في جواب (إن) الشرطية إنها (تغني) عن الفاء الواقعة في جواب الشرط و (تقوم مقامها) و(تسد مسدها) و(تنوب عنها) واللفظ مختلف من نحوي الى آخر أو عند النحوي نفسه، فلفظ ابن يعيش في شرح المفصل: وقد تغني (إذا) إذا كانت للمفاجأة عن الفاء...[17] في حين يقول ابن هشام في المغني «وقد مر إن (إذا) الفجائية قد تنوب عن الفاء...[18]»، وفي شرح التصريح للأزهري «وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء»[19] وفيه أيضا: (فقامت مقامها)[20]، ونقل السيوطي في الأشباه قول أبي حيان: «لا يجوز أن يجمع بين (إذا) الفجائية و(الفاء) الرابط للجواب نحو: (إن تقم فإذا زيد قائم) لأنها عوض منها فلا يجتمعان»[21]، وذكر الصبان في حاشيته أنه لا يجوز أن تجتمع الفاء الواقعة في جواب الشرط مع (إذا) الفجائية لأنها عوض منها[22].

أقول: ولا يغني ورودها بألفاظ متعددة عن حقيقة كونها عوضا، إذ لا يجوز حذفها ولا اجتماعها مع الفاء وهما من الخصائص التي تميز العوض من غيره إذ أن امتناع الجمع بين العوض والمعوض ينطبق أحياناً على البدل والمبدل منه في الأحوال الصرفية ولا

ينطبق على البدل النحوي إذ يجتمعان، وكذلك المفسر والمفسر له قد يجتمعان في حالة الحذف الجائز غير الواجب، أما النائب والمنوب عنه فلا يجتمعان البتة، إلا إن باب النيابة له ما يميزه من العوض فيمنع التباسه به من ذلك أسماء الأفعال نحو: (صه)، و(مه) فهي ترد بلفظ العوض عن فعلها تارة وأخرى بلفظ النيابة عن الفعل[23]، وهي ليست في الحقيقة عوضا م أفعالها إذ يلتزم فيها وقوعها موقع الفعل وهو من الفوارق المراعاة بين العوض وغيره.

ورب معترض يعترض بأن(يا) النداء عوض من الفعل (أدعو) وجاءت في موضعه وهذا ما منعته في مسرد حديثي السابق، والجواب أن (يا) كالعوض من الفعل وليست عوضا منه، قال ابن هشام: «ومن هنا قال ابن مالك: إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من(أدعو) و(أنادي)، لاجازتهم حذفها»[24]. ويستوقفنا هنا أن البدل يكون (كالعوض) والنائب يكون كذلك، وما سد مسد الشي كذلك، فاصطلاح (كالعوض) يساوي ما ذكرت من هذه الألفاظ وحينما أشار ابن هشام في المغني إلى أن (يا) النداء كالعوض من الفعل وليست عوضا، كأنه بذلك يعني أنها نائبة عن الفعل أو بدل منه، او سدت مسده، أو أغنت عنه وذلك لإجازة حذف ما ذكرت وامتناع إجازة حذف العوض، وعليه: فقد يطلق على ما سبق: (أشباه الأعواض) لأن شبه الشيء ما اكتسب بعض صفاته وقصر عن الصفات الأخر فنحن حين نقول: (زيد كالأسد) مثلا إنما نعني اشتراكهما بصفة الشجاعة وقصور زيد عن صفات الأسد الأخرى وكذا الحال هنا فان (يا) النداء نابت مناب (أدعو) وليست عوضا، وانما جاز أن يقال فيها (كالعوض) لتداخل بعض الخصائص مع بعضها الآخر، وقد ورد في شرح المفصل أن (يا) النداء في نحو: (يا زيد) قد نابت مناب (أدعو) أو (أنادي)[25] ولا يجوز كونها عوضا لأنها تحذف في مثل قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[26] وخلاصة القول: إن بعض النحاة ذكروا النيابة والاستغناء والقيام مقام الشيء والسد مسده وقصدوا به العوض لتداخله في ضمن معانيها، فهي أوسع مجالا منه في حين ضاق مجاله فإذا ذكرت هذه الألفاظ وجب إخضاعها لخصائص العوض فان اختل ما يسقط به حد العوض أوردنا كل لفظ مورده ولا يمكننا إطلاقه على غير ما خصص له كما في (يا) النداء فهي لا تصلح ان تكون عوضا ويجوز أن تكون غيره أو أن يقال فيها (كالعوض)، كما أشار البحث.

أنواع العوض:

1- **العوض اللفظي:** وهو ما كان في اللفظ من دون العمل، ذكر السيوطي في الاشباه والنظائر نقلا عن ابن اياز: «لا يجوز إظهار (أن) بعد (حتى) لأن (حتى) جعلت عوضا منها فلا يجوز إظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه»[27]، ويكون ذلك في حالة وجوب الإضمار نحو: (سرت حتى ادخل البلد) فيكون الفعل (ادخل) منصوبا بـ (أن) المقدرة بعد (حتى) وجوبا في حالة الدلالة على الاستقبال[28]، وقال الزمخشري في المفصل: «وينصب بـ(أن) مضمرة بعد خمسة أحرف وهي (حتى واللام و أو بمعنى إلى و واو الجمع والفاء) في جواب الأشياء الستة (الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض) وذلك في قولك: (سرت حتى ادخلها) و (جئتك لتكرمني) و(لألزمنك او تعطيني حقي) و(ولا تأكل السمك وتشرب اللبن) و(أتني فاكرمك) وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[29] وما تأتينا فتحدثنا أتأتينا فتحدثنا و﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[30]. ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[31] و«ألا تنزل فتصيب خيرا»[32] وإذ أن (اللام وحتى) حرفا جر لأنهما يعملان الجر في الاسم فلا يعملان في الفعل، ومتى كان الفعل بعدهما منصوبا فهذا النصب بإضمار(أن) وإذا قدرت صارت (اللام) و(حتى) تعملان في اسم، لأن (أن) و(الفعل) في تأويل الاسم وقد ساغ حذف (أن) والنصب بها لان (حتى) و(اللام) صارتا عوضين فكانت (أن) كالموجودة لوجود العوض[33] وإنما «حذفت (أن) تخفيفا فصارت هذه الأحرف كالعوض منها ولذلك لا يجوز اظهارها»[34]، وتظهر (أن) وجوبا مع (لا) النافية كما في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[35]، وهي نفس اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾[36]، غير أنها هنا في موجب لا منفي واضمرت في (لئلا) لضرب من التخفيف اذ كرهوا أن يباشروا باللام لفظ (لا) فتتوالى لامان وذلك مستثقل فاظهروا (أن).

وعلى الدارس التنبه إلى المواضع التي لا تكون فيها اللام عوضا، وإنما تكون عوضا في حال كونها في حيز (كان) المنفية والمعروفة عند النحاة بـ(لام الجحود) كما

في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[37]، فـ(اللام) هنا (لام الجحود) لأن ظهور (أن) بعدها مستقبح عندهم.

ومعلوم أن (أن) تنصب (واجبة الحذف) الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها بنفي محض أو طلب محض، وكذلك المواضع التي ينتصب فيها الفعل بعد (الواو) إذا قصد بها المصاحبة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [38]، غير أن (الواو) التي لا تفيد المصاحبة بل التشريك لا تضمر (أن) بعدها كما في قولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فالجزم هنا على التشريك بين الفعلين، ويجوز إظهار (أن) إن كان قبلها اسم صريح كما في:

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

فالواو هنا نائبة وليست عوضا لجواز ظهور (أن) بعدها، أما ورود الفعل المنصوب بـ(أن) مضمرة من دون عوض او نيابة فهو شاذ كما في قولهم: (مره يحفرها) و(خذ اللص قبل يأخذك) ومنه كذلك قول طرفة:

ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب (يحفرها) و(يأخذك) و(أحضر) على رواية النصب، غير أن النصب في هذا كله شاذ لانعدام العوض ومخالفة قواعده في أنه لا يحذف، ومعلوم أنه متى حذف العوض زال عمل الساقط، نقله السيوطي عن الزمخشري في أحاجيه[39]، ففي قولهم (زرني فأزورك) تصبح: (زرني أزرك) بعد حذف الفاء.

والكوفيون هم الذين يذهبون إلى أن (أن) الخفيفة تعمل النصب في المضارع مع الحذف من غير عوض ولكن ذلك مردود عليهم إذ أن شواهدهم قد عللها البصريون بتعليلات منطقية للرد عليهم، ومنها شاهدهم:

فإني قد رأيت بدار قومي نوائب كنت في لخم أخافه

فالمراد هنا (أخافها) فحذفت الألف والقيت حركة الهاء على الفاء وهي (لغة لخم)[40]، وأما قولهم إنها تعمل مع الحذف بعد (الفاء) و(الواو) و (أو) و (حتى) فجوابه: إنما جاز ذلك لأن هذه الأحرف دالة عليها فتنزلت منزلة ما لم يحذف فعملت مع الحذف

خلاف ها هنا فانه ليس ثمة حرف يدل عليها فلم يعمل مع الحذف، وبالنظر في الناصب للفعل بعد هذه الأحرف نجد أن النصب بـ(أن) وليس بالحرف المعوض وذلك بسبب أن هذه الأحرف المعوضة تعمل في الاسماء ولا تعمل في الافعال فـ (حتى واللام) جارتان و(الفاء و أو والواو) حروف عطف، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش في شرح المفصل[41]، وابن هشام في المغني[42]، خلافا للكوفيين والجرمي الذين جعلوا النصب لهذه الحروف وهو ما أبطله ابن الأنباري في الإنصاف إذ أثبت أن رأي البصريين هو الصحيح[43].

ولأن (أن) المضمرة وجوبا هي العاملة في الفعل ولا يكون العمل لمعوضها فالحروف هنا صارت عوضا لفظيا دالا على المحذوف فحسب، ونظير ذلك واو (رب) من قوله:

وبلـــدة لـــيس بهـــا أنـــيس إلا اليعـــافير وإلا العـــيس

فالخفض هنا في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير (رب) لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص وإنما الجر بـ(رب) محذوفة وقد أنيب عنها حرف العطف وكذا الفاء في قوله:

فحـــور قـــد لهـــوت بهـــن عـــين نواعم في المـــروط وفـــي الريـــاط[44]

2- العوض المعنوي:

وهو الذي يدل على المحذوف فنستدل بوجوده عليه معنى،وذلك في نحو قولهم: (زرني ازرك) فان حقيقة الجملة: زرني فانك إن تزرني أزرك، فحذفت جملة الشرط وجعل الامر عوضا منها، ذكره السيوطي نقلا عن ابن جني في كتاب(التعاقب)[45]، وإن كان في موضع الشرط المقدر خلاف بين النحاة[46]، فالعوض هنا معنوي لأنه دل على معنى الشرط في الجملة المحذوفة، ومن ذلك قولهم: (أنت ظالم إن فعلت) والتقدير:(إن فعلت ظلمت) فحذف جواب الشرط وصارت الجملة الأولى عوضا من المحذوف إذ لا تكون الجملة الأولى هي الجواب لامتناع تقدم جواب الشرط على فعله، فالعوض هنا اذا دلالي معنوي لكونه دل على المحذوف في الجملة النحوية وليس لفظيا كالنوع السابق لكون الشرط معنى من المعاني وقع به العوض جملة لا لفظا كالنوع الأول ولا عملا كالنوع الثالث (وسيأتي الحديث عنه)، وهما فرقان دقيقان وجب التنبه لهما.

3- العوض الإعرابي:

ويختلف عن سابقيه إذ يأتي عوضا من حركة الإعراب وذلك مثلا في تغيير صيغ الضمائر والمعروف أنها ثلاثة أقسام: للمتكلم، وللمخاطب، و للغائب، وألفاظ هذه المضمرات تختلف باختلاف المحل الإعرابي لها، فيختلف الضمير المرفوع عن المنصوب والمجرور، وذلك لأنها واقعة موقع الأسماء الظاهرة المعربة، وليس فيها إعراب يدل على المعاني المختلفة لكونها مبنية فجاء تغيير صيغها عوضا من الإعراب[47].

ومن ذلك أيضا بناء الظروف على الضم عوضا من حذف المضاف اليه، وهي الغايات مثل: قبل وبعد وتحت... وحقها الإضافة وهي معربة وبنيت على الضم حتى لا يتوهم أنها معربة وقيل باقوى الحركات (الضمة) لتكون كالعوض من حذف ما أضيفت اليه[48]، وكذلك الأسماء الستة فإنها تعرب بالحروف عوضا عن الحركات الإعرابية في حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم فترفع بالواو وتنصب بالإلف وتجر باليـاء في نحو قولك: هذا أخوك ومررت بأخيك ورأيت أخاك وكذا باقي الأسماء الستة، وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال افرادها فجعل إعرابها بالحروف عوضا من لاماتها المحذوفة[49].

موارد العوض

هذه طائفة من موارده لا أدعي أنها استوفت العوض إحصاء غير أنني تارك للباحثين الأفاضل إكمال نقصه بإذن الله.

1- العوض بالأسماء:

أ – وذلك في مثل قول الشاعر:

إلا علالـــــــة أو بداهـــــــة سـابح نهـــد الجـــزارة

فلم يبدل من المضاف إليه المحذوف تنوين ولم يبن المضاف، لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسره، وهذا قول المبرد، ومذهب سيبويه إن الأول مضاف إلى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره والتقدير: إلا علالة سابح أو بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه ليكون الظاهر كالعوض عن الضمير المحذوف[50].

ب – يأتي المصدر (عوضا) من لفظ فعله أي (فعل المصدر) كما في قولهم: سمع وطاعة وقول الشاعر:

فقالت حنان ما أتى بك ها هنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

فسمع وطاعة وحنان أخبار لمبتدءات محذوفة وجوبا تقديرها: أمري سمع وطاعة وأمري حنان، وتنصب هذه المصادر بفعل محذوف وجوبا لأنها من المصادر التي جيء بها بدل (عوضا) من لفظ الفعل لكثرة استعمالها ولكن المقصود به هنا الثبوت والدوام فرفعوها اخبارا عن مبتدءات محذوفة حملا للرفع على النصب[51].

ج – ياتي خبر(كان) كالعوض من مصدرها، أشار إلى ذلك ابن هشام في المغني مشترطا في الحذف ألا يكون عوضا من شيء، فلا يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان[52].

د – احد الاسمين عوض من الفعل فلا يجمع بينهما في التحذير عند تكرار الاسم كقولهم:(الأسد الأسد)[53].

هـ – تنصب(اياك واياكما واياكن) في نحو: (اياك والشر) ونحوه بعامل واجب الاستتار لأنه حذف لما كثر استعماله فكان بدلا من اللفظ بالفعل أو عوضا من التلفظ به ولا يجمع بين العوض والمعوض[54].

و _ المصدر عوض من الفعل في قولهم:(عذيرك من فلان) فـ(عذيرك) مصدر كالعذر ويقال لمن ارتكب ذنبا واحتمل منه ذلك: عذيرك من فلان

قال الشاعر:

أريد حياته ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد

فـ(عذير) مصدر يكون مرفوعا ومنصوبا ونصبه بفعل مقدر، وكأنه قيل:

هات عذيرك ثم وضع في موضع الفعل فصار عوضا من اللفظ به[55].

ز – المصدر عوض عن الخبر في قولهم: (ليت شعري هل قام زيد) فـ(هل قام زيد) جملة منصوبة المحل بـ(شعري) لأنها جملة طلبية ولا تكون خبرا، و(شعري) مصدر شعرت وقد نابت الجملة عن خبر (ليت) وصارت عوضا منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاء بها، أشار إلى ذلك السيوطي ونسبه إلى ابن جني[56].

ح _ اشار السيوطي نقلا عن ابن عصفور أن المنصوب على اضمار فعل يكون في بعض الأحيان عوضا من الفعل، وتارة أخرى لا يكون، ويجوز للفعل الظهور وذلك في حالة ألا يكون المنصوب عوضا منه فان كان كذلك امتنع الظهور لعدم الجمع بين العوض والمعوض، غير أن جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف غير مقيس، ومن الأسماء المعوضة: مرحبا، وأهلا، وسهلا، وسعة، ورحبا، فان العرب جعلت هذه الأسماء عوضا من الأفعال لكثرة الاستعمال[57].

ط – خبر كان عوض من الحدث، ذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن (كان) لا تدل على حدث وإنما تفيد الزمان مجردا من معنى الحدث فتدخل على المبتدأ والخبر فيصير الخبر عوضا من الحدث، ففي قولنا (كان زيد قائما) كأننا نقول: قام زيد في إفادة الحدث والزمن ولذلك لا يجوز حذف الخبر لأنه عوض[58].

ي – أشار ابن يعيش في شرح المفصل أن الألف واللام في قولنا: (القائم زيد) تقوم مقام الذي، واسم الفاعل عوض من قام وفيه ضمير عائد على الالف واللام[59].

2 – العوض بالأفعال:

أ – ذكر السيوطي في الأشباه نقلا عن ابن جني أن التقدير في قولهم: (زرني ازرك): زرني فانك إن تزرني أزرك، حذفت جملة الشرط وجعل الأمر عوضا عنها ومن ذلك أيضاً: الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض كقولهم: لا تشتمه يكن خيرا لك، وأين بيتك ازرك، وجميع تلك الجمل الظاهرة فيها اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة وتقدير الشرط في نحو: اين بيتك ازرك: ان اعرفه ازرك[60].

ب – جملة جواب القسم عوض من خبر المبتدأ في نحو: لعمرك لأ فعلن، وأيمن الله لأ فعلن فوجب حذف الخبر ولم يجز ذكره[61]، وذكر الزمخشري في المفصل ان بسبب كثرة القسم في كلام العرب توخوا فيه ضروبا من التخفيف ومن ذلك حذف الفعل في (بالله) والخبر في(لعمرك) وأخواته، والمعنى: لعمرك ما اقسم به[62]، وذكر ابن يعيش أن حذف الفعل للعلم به والاستغناء عنه قالوا:(بالله لأ قومن)[63].

ج – الجملة الفعلية المفسرة لفعل محذوف وجوبا عوض منه، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[64]، (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره (استجارك) والتقدير والله أعلم. وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، ويجب الحذف لأن(استجارك) المذكور كالعوض من (استجارك) المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض[65].

العوض بالحروف:

أ – معلوم أن التثنية ضم اسم إلى مثله، واشتقاقها من ثنى يثني، فحين نقول: قام الزيدان فالأصل زيد وزيد ولاتفاق اللفظين حذف أحدهما واكتفوا بلفظ واحد وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية وصار اللفظ اسما واحدا وإن كان في الحكم والتقدير اسمين وذلك للإيجاز والاختصار من ذكر الاسمين، فإذا ثنوا الاسم المرفوع زادوا في آخره ياء ونونا فيكون الألف أو الياء عوضا من الاسم المحذوف ودالا على التثنية[66].

ب – في قولهم: (لا سواء) حذفوا المبتدأ وعوضوا عنه بـ (لا) فهي عوض عن مبتدأ محذوف وجوبا على مذهب سيبويه، قال: «وقد دخلت في موضع غير هذا فلم تغيره عن حاله قبل أن تدخله، وذلك قولهم: لا سواء، وإنما دخلت (لا) هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه (سواء) إلا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء»[67]، وعلة وجوب الحذف كثرة الاستعمال، عزا الرضي ذلك الى سيبويه[68].

ج – تحذف (كان) وجوبا بعد (أن) معوضا عنها (ما) كما في قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع[69]

د – تخفف (أن) ويبقى عملها وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا[70]، ويجب الفصل بينها وبين خبرها (أن لم يكن جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء بـ (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال نحو: ﴿وَعَلِمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[71]، أو تنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[72]، أو نفي بـ(لا) أو (لن) أو(لم) فقط، ومثال (لا): ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[73]، في قراءة من ضم نون (تكون)[74]، وإنما وجب الفصل بين (أن) وخبرها ليكون عوضا

مما حذفوا وهو أحد النونين واسمها أو لئلا تلتبس بـ (أن) المصدرية ووروده بغير عوض ضرورة كما في قول الشاعر:

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

والقياس: علموا أن سيؤملون[75].

هـ – (يا) في قولهم: (يا هذا) عوض من نزع الإشارة، أشار ابن يعيش في المفصل إلى أن أصل (هذا) الإشارة إلى واحد فإذا دعوته نزعت منه الإشارة التي كانت فيه والزمته إشارة النداء فصارت (يا) عوضا من نزع الإشارة ولذلك لا يقال: هذا أقبل بإسقاط حرف النداء[76].

و _ تأتي حروف الجر زائدة للتعويض، ومن ذلك (عن) كما في قول الشاعر:

أتجزع أن نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

«أراد فهلا عن التي بين جنبيك تدفع، فحذف (عن) وزادها بعد الذي عوضا»[77].

ز – لا يجمع بين (الواو) و (الباء) في القسم لأن (الباء) عوض عنها فلا يقال: (وبالله لا فعلن) وكذلك التاء والواو لأنه لايجوز الجمع بين العوض والمعوض، أما قوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[78] فالواو فيه واو عطف وليست واو قسم[79].

ح – الواو والنون عوض عن المضاف إليه في قولهم:(جميعهم وأجمعهم) فإذا قلنا جاءني القوم أجمعون، كان التقدير: جاءني القوم جميعهم، وكان يجب القول: «جاءني القوم كلهم، أجمعهم، اكتعهم، ابصعهم فحذفوا المضاف إليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف و المضاف إليه»[80].

ط – ويأتي التنوين عوضا من المضاف إليه وهو إما عوض عن مضاف إليه جملة وهو الذي يلحق إذ، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[81]، والتقدير: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون، وإما عوض عن مضاف إليه اسم وهو اللاحق لـ(كل) نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾[82][83].

ي – ويأتي التنوين «عوضا عن حرف وهو اللاحق لـ (جوار وغواش) ونحوهما رفعا وجرا نحو: (هؤلاء جوار ومررت بجوار) فحذفت الياء وأتي بالتنوين عوضا عنها»[84].

ك – حكم (ما) في (حيثما) المضافة الى جملة محذوفة حكم التنوين في (حينئذ)، ففي قول أبي حية النميري:

إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاها برياها خليل يواصله

التقدير: اذا ريدة نفحت من حيث هبت له أتاها برياها خليل يواصله، فحذف (هبت) الجملة وجعل (ما) عوض منها[85]، قال ابن هشام: «وندرت اضافتها إلى المفرد (يعني حيث)..... وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة»[86] وجاء بقول النميري: إذا ريدة..... (البيت).

ل – الميم غير الكافة في نحو قولهم: (إما أنت منطلقا انطلقت).

«والأصل انطلقت لأن كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض»[87].

م ــ همزة الاستفهام عوضا من الخافض فخفض العرب بها في نحو قولهم: (أ الله لأخرجن)[88].

عوض الوجوب وعوض الجواز:

والتعويض بعد هذا وذاك قسمان: قسم يكون فيه التعويض واجبا، وآخر يكون فيه جائزا فأما الواجب فهو الذي لامناص منه وقد مر بنا في مواضع منها: التعويض بـ(حتى) عن (أن) الناصبة للفعل فإن اضمار (أن) اضمار واجب وتعويضها واجب كذلك في نحو قولهم: (سرت حتى أدخل البلد)[89].

وأما الجائز ففي نحو تعويض تاء التأنيث بتغيير لفظ الواحد، ففي رد البصريين على ابن كيسان في قوله: أن العين حركت من (أرضون) بالفتح حملا على أرضات، قال البصريون: «وإنما غير فيه لفظ الواحد لأنه جمع على خلاف الأصل، لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيروا فيه لفظ

الواحد تعويضا عن حذف تاء التأنيث منه، تخصيصا له بشيء لا يكون في سائر أخواته مع أن هذا التعويض تعويض جواز لا تعويض وجوب»[90].

تعويض التعويض:

تعرضت بالقول في موضع سابق من هذا البحث لإمكانية الجمع بين العوضين، وذلك كما في(يا أبتا و يا أمتا) وتجدر الإشارة هنا إلى إمكانية تعويض التعويض أيضا: أي يجوز حذف المعوض إذا عوض عنه وذلك كما في التمييز المفسر في باب المدح والذم والذي ذكر بعض النحاة أنه (كالعوض) من الفاعل وأجازوا بذلك حذفه ومنهم من لم يجز حذفه لبقاء الإبهام، وذلك في نحو (نعمت رخصة الوضوء) فقد تحذف (رخصة) التمييز وذلك لوجود التاء عوضا منها، فالتاء عوض عن (رخصة) إن حذفت والتي هي نفسها عوض عن الفاعل المحذوف، فيقع ها هنا تعويض تعويض والحالة هذه[91].

هوامش البحث

(1) ينظر: لسان العرب، مادة (عوض).

(2) ينظر: الإنصاف 1/ 402.

(3) المغني:200.

(4) الخصائص، 266/1.

(5) ينظر: الإنصاف 1/ 71، 343، 381، وينظر: الأشباه والنظائر148/1.

(6) ينظر: شرح المفصل، 2/ 16.

(7) ينظر: الإنصاف 345/1.

(8) ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 157.

(9) ينظر: شرح المفصل، 2/ 117– 118، وينظر الأشباه والنظائر، 152/1.

(10) ينظر: المغني 794، والجامع الصغير في علم النحو 289.

(11) شرح التسهيل: 179/1.

(12) الأشباه والنظائر: 155/1.

(13) الواقعة 84.

(14) الإسراء 84.

(15) ينظر: شرح ابن عقيل 22/1.

(16) ينظر: أوضح المسالك 4/ 217– 218.

(17) ينظر: شرح المفصل 4/ 99.

(18) مغني اللبيب 218.

(19) شرح التصريح على التوضيح 251/2.

(20) ينظر: نفسه 251/2.

(21) الأشباه والنظائر: 150/1.

(22) ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني 33/4.

(23) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 29/4.

(24) المغني 795.

(25) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 8/ 7.

[26] يوسف 29.

[27] الأشباه والنظائر 155/1.

[28] ينظر: شرح ابن عقيل 244/2.

[29] طه 81.

[30] الأعراف 53.

[31] النساء 73.

[32] المفصل 246.

[33] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 19/7.

[34] نفسه 19/7.

[35] الحديد 29.

[36] يوسف 52.

[37] الأنفال 33.

[38] ال عمران 142.

[39] ينظر: الأشباه والنظائر 154/1.

[40] ينظر: الإنصاف 568/2.

[41] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 21/7.

[42] ينظر: المغني 277.

[43] ينظر: الإنصاف 2/ 556– 559.

[44] ينظر: نفسه 1/ 377– 381.

[45] ينظر: الأشباه والنظائر 154/1.

[46] ينظر: مثلا هذا الخلاف في شرح ابن عقيل 327/2.

[47] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 3/ 85– 86.

[48] ينظر: نفسه 85/3 – 86.

[49] ينظر: نفسه 51/1.

[50] ينظر: شرح الرضي على الكافية 2/ 258 – 259.

[51] ينظر: التصريح على التوضيح 177/1.

[52] ينظر: المغني 795.

[53] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2/ 25– 26.

[54] ينظر:حاشية الصبان على شرح الاشموني 1225/3.

[55] ينظر:شرح المفصل لابن يعيش 26/2– 27.

[56] ينظر:الأشباه والنظائر 155/1.

[57] ينظر:نفسه 137/1.

[58] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 97/7.

[59] ينظر: نفسه 3/ 156.

[60] ينظر: الإنصاف 2/ 543– 544، وينظر: الأشباه والنظائر 135/1.

[61] ينظر: الأشباه والنظائر 154/1.

[62] ينظر: المفصل 344.

[63] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 9/ 93 – 94.

[64] التوبة 6.

[65] التصريح على التوضيح 1/ 274 – 275.

[66] ينظر: شرح المفصل 137/4.

[67] الكتاب 2 /302.

[68] ينظر: شرح الرضي على الكافية 162/2.

[69] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 132/8.

[70] ينظر: المغني 47.

[71] المائدة 113.

[72] المزمل 20.

[73] المائدة 71.

[74] قرأ بها حمزة والكسائي وخلف، ينظر: تحبير التيسير في قراءة الأئمة العشرة 104.

[75] ينظر: التصريح على التوضيح 233/1.

[76] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 9/2.

[77] ينظر: الجنى الداني 264، ولا يبعد قول المرادي عن قول ابن جني في هذا البيت: «فزاد (عن) في قوله: عن بين جنبيك وجعلها عوضا من (عن) التي حذفوها وهو يريدها في قوله فهلا التي ومعناها فهلا عن التي» المحتسب 282/1.

[88] الانبياء 57.

[79] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 381/1.

[80] شرح المفصل لابن يعيش 45/3.

[81] الواقعة 84.

[82] الإسراء 84.

[83] ينظر: شرح التسهيل 13/2– 135، وينظر: شرح ابن عقيل 22/1.

[84] ينظر: شرح ابن عقيل 22/1.

[85] ينظر: شرح التسهيل 233/2.

[86] المغني 177.

[87] المغنى 410.

[88] الجمل في النحو 72.

[89] ينظر: الأشباه والنظائر 155/1.

[90] الإنصاف 43/1.

[91] ينظر: التصريح على التوضيح 95/2.

المصادر والمراجع

1 – القران الكريم.

2– الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

3– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري النحوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

4– أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت، ط6، 1974م.

5– تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري، حققه وعلق عليه: محمد الصادق قمحاوي، عبد الفتاح القاضي، دار الوعي، حلب، ط1،1972م.

6 – الجامع الصغير في علم النحو، أبو عبد الله محمد بن شرف الزبيري، تحقيق: الأستاذ محمد هلال، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، طرابلس، 1999م.

7. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن إبن إسحاق الزجاجي، حققه: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط4، 1988م.

8 – الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

9 – حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، 1999م.

10 – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1990م.

11 – شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت،1997م.

12 – شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب، بيروت– لبنان،2001 م.

13 – شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الازهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، صححت الطبعة وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى، دار الفكر، بيروت.

14 – شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي/ ليبيا،2000 م.

15 – شرح المفصل، العلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

16 – الكتاب، كتاب سيبويه ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968م.

17 – لسان العرب، الامام العلامة ابن منظور، دار الحديث، القاهرة، 2003 م.

18 – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين، تركيا، 1986م.

19 – مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م.

20 – المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2.